السياسة التركية المعاصرة تجاه افريقيا-السودان انموذجاً-

The Contemporary Turkish Policy toward Africa – Sudan as a Model-

م.و. نبيل اشرف انور ولي
جامعة كركوك –كلية القانون والعلوم السياسية
The Researcher: Nabel Ashraf Anwar
Lecturer. DR.
Kirkuk University/ College of Law and Political Science
nabel.dmeral@uokirkuk.edu.iq

الملخص:

تسلط الدراسة الضوء على السياسة التركية– كقوة صاعدة اقليميا و دوليا– اتجاه قضاياها على وفق المصلحة التي تحكم مسار تلك السياسة، ولا سيما في علاقاتها مع القارة الافريقية التي تعد انموذجا لسياستها الدولية التي تربطها مع العالم الخارجي. وتستهدف الدراسة ايضا المكانة التي تلعبها سياسة تركيا تجاه محيطها الاقليمي والدولي على حد سواء، فضلا عن مكانة أفريقيا وتمتعها بموارد طبيعية وأيدي عاملة تعد عصب الصناعة في العالم الحديث .

وقد قسمت الدراسة على اربعة مباحث تمثل مسارات سياسة تركيا مع الدول الافريقية، مع الاهتمام بالعلاقة مع السودان. فجاءت تلك المباحث تحت مسميات : ميادين سياسة تركيا تجاه افريقيا، واهداف تلك السياسة، و معوقاتها، ثم خصصت المبحث الرابع عن سياسة تركيا تجاه السودان كأنموذج من سياساتها مع قارة افريقيا. ثم اعقبتها بأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة.

كلمات مفتاحية: سياسة خارجية تركيا– افريقيا– السودان.

Abstract:

The study sheds light on Turkish policy- as a regional and international rising power- towards its issues according to the interest that governs the course of that policy, especially in its relationship with the African continent, which is a model of its international policy that connects it with the outside world. The study also aim the position that Turkish politics play in its regional environment and international relations, as well as the status occupied by the brown black continent with natural and human resources, which are the backbone of the modern global industry.

The study has been divided into main four sections that represent the Turkish policy paths towards African countries, with an interest in the relationships with Sudan. So the investigation came to the following headings: the fields of Turkish policy towards Africa, and the objectives and obstacles of that policy, then I wrote the fourth topic on Turkish policy towards Sudan as a model of its politics with the African continent. Then I followed it with the most important results of the study.

Keywords: Turkish Foreign Policy, Africa, Sudan.

المقدمة:

يتميز الانفتاح التركي على القارة الأفريقية عن بقية الدول الإقليمية فضلا عن الدول الأخرى (الصين– الهند– أمريكا– دول اوروبا وغيرها)؛ وذلك بسبب جذور علاقة أفريقيا بتركيا التي تعود إلى ارتباط تاريخي وثقافي لكلا الجانبيين، ولاسيما مدّة حكم الدولة العثمانية. ويمكن أن نقول بأن هذه الحقبة الطويلة تمتاز بين مد وجزر، فقد شهدت تلك الحقبة علاقة مزدهرة مرّة، وفتور مرة أخرى، وإن الكثير من الباحثين والمراقبين والمهتمين في الشأن الأفريقي–التركي، يؤكدون بأن العلاقة بين البلدين بدأت بشكل متميز وملحوظ منذ نهاية العقد الثامن من القرن العشرين أي بنهاية الحرب الباردة ، ولاسيما بعد قيام تركيا بمشروع "الانفتاح على أفريقيا" في عام ١٩٩٨.

ومنذ أن تسنم حزب العدالة السلطة في عام ٢٠٠٢م، ارتكزت سياسة تركيا الخارجية تجاه قارة أفريقيا على آليات سياسية ودبلوماسية واقتصادية عدة وحتى عسكرية. ففي عام ٢٠٠٥ قررت حكومة تركيا بشكل رسمي بأن هذا العام هو "عام أفريقي". كذلك كلف الجانب التركي سفيره في أديس أبابا، عاصمة اثيوبيا، كمعتمد عند الاتحاد الأفريقي. أما في عام ٢٠٠٨ فقد صرح الاتحاد الأفريقي بأن جمهورية تركيا تعد شريكا استراتيجيا للقارة الأفريقية، حيث عقدت مؤتمر دولي رفيع المستوى في مجال تعزيز التعاون التركي–الأفريقي (مؤتمر قمة تركية–افريقية في اسطنبول لعام ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين قد حظيت بأهمية فائقة، إلا أنها تعززت بالروابط والعلاقات السياسية الوثيقة بين الطرفين، وهذا ما يستوجب في طبيعة العلاقات الدولية من أجل أن تحقق كل دولة مصالحها القومية العليا.

خلال العقدين الماضين، ظهرت أفريقيا بشكل فعال ومؤثر على المسرح العالمي، وأصبحت بيئة تنافسية خصبة لكثير من قوى الدول الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تزايد دورها التجاري والاقتصادي والثقل الجيوسياسي التي تتمتع بها القارة؛ مما دفع بتركيا إلى إعادة رسم السياسة الخارجية مع دول القارة معتمدة بذلك على عنصرين: الجانب الإنساني إلى جانب العنصر الدبلوماسي والسياسي، وهذا ما جعل العلاقة بين الطرفين (أفريقيا–تركيا) علاقة شراكة استراتيجية مما نتج عنها إحراز تقدم مفرط في مجالات شتى منها: مشاريع استثمارية متوسطة وكبيرة وتبادل سلع وخدمات ومشاريع تنمية وتعاون في مجال امني وعسكري فضلا عن الجانب الثقافي.

ونظرا لأهمية الموقع الجغرافي الحيوي الذي تتميز به القارة، ووفرة مواردها الطبيعية ومعادنها الثمينة، فقد أمست هدفا لسياسات دولية ليس عند الأتراك فحسب، بل وعند دول عدة، من خلال مراجعة رسم سياستها الخارجية اتجاه القارة الأفريقية ومحاولة اتباع خطوات صحيحة وواضحة في ظل التغييرات الراهنة على المستوى الإقليمي والدولي.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان سياسة تركيا تجاه افريقيا بدأت بالتطور والانفتاح منذ عام ٢٠٠٢ وبشكل خاص تجاه السودان.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في مكانة الطرفين اللذين تستهدفهما الدراسة، واقصد بهما تركيا من جهة، والقارة الافريقية من جهة اخرى. تمثل علاقة الطرفين بمسار أنبنى حول سياسة دولية براغماتية تستند على مصالح مشتركة. ومدى نجاح سياسة تركيا ودبلوماسيتها في هذا المضمار، فضلا عن استثمار ذلك التوجه من لدن الدول الافريقية ومحاولة المنفعة المتبادلة من هذه العلاقة.

منهجية الدراسة:

من أجل برهنة فرضية الدراسة والوصول الى النتائج المرجوة، فقد اعتمدنا في هذه على مناهج عدة، منها:

أولا/ منهج تاريخي، وقد ساعد في وقوف البحث على أبرز محطات تطور علاقات تركيا بأفريقيا تأريخيا.

ثانيا/ منهج تحليلي، وقد ساعد هو الآخر في بناء رؤية حول طبيعة العلاقة بين أفريقيا وتركيا.

ثالثا/ أما المنهج الثالث، هو المنهج المقارن، فقد اعتمدنا على هذا المنهج للحصول على المقارنة في العلاقات الأفريقية– التركية والوصول الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية.

اشكالية الدراسة:

وفق ما تقدم يتضح لنا ان هذه الدراسة تحمل جملة من التساؤلات الجوهرية لعل ابرزها هي:

١. متى بدأت سياسة تركيا بالتحرك بشكل جدي ومكثف تجاه افريقيا؟

٢. ما هو ابرز مجالات اهتمام سياسة تركيا الخارجية تجاه افريقيا ؟ وما هي ابعادها؟

٣. ما هو ابرز ما تواجهه تركيا من تحديات في توجهها نحو القارة الافريقية؟

٤. ما هو دوافع سياسة تركيا الخارجية وآلياتها تجاه السودان؟

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ان سياسة تركيا تجاه افريقيا حديثة العهد والاهتمام في فكر تركيا السياسي مقارنة باهتمامها تجاه مناطق أخرى في العالم، وبالتالي فقد شكلت افريقيا تحديا جديا للسياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢م، منذ تسنم حزب العدالة والتنمية سلطة الحكومة في تركيا وانتهاجها سياسة الانفتاح نحو العالم.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة على أربع مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة، كالآتي:

المبحث الاول: ميادين السياسة التركية تجاه أفريقيا.

المبحث الثاني: أهداف سياسة تركيا تجاه أفريقيا.

المبحث الثالث: معوقات سياسة تركيا تجاه أفريقيا.

المبحث الرابع: سياسة تركيا تجاه السودان.

المبحث الاول: ميادين سياسة تركيا تجاه أفريقيا

ترتبط تركيا بعلاقات وطيدة مع البلدان الأفريقية، ولا سيما بعد تسلم حزب العدالة حكم تركيا في عام ٢٠٠٢[١]. إذ بدأت تركيا تظهر كلاعب أساس في محيطها الإقليمي بوصفها دولة مركزية[٢]، بعد أن كانت ليست كذلك فيما سبق[٣]. ففي عام ٢٠٠٥، بدأت تظهر زيارات عدة وجدية ومثمرة على أعلى المستويات، حيث بلغ عدد زيارات رجب طيب أوردوغان (٢١) زيارة خلال عام ٢٠١٤م فقط[٤].

شهدت العلاقات التركية أزاء الدول الأفريقية تطورا ملحوظا وبشكل إيجابي، حيث نتجت عن هذه العلاقة تعزيز التعاون المشترك بين تركيا وأفريقيا، وبذلك زادت عدد السفارات لتركيا في دول أفريقيا[٥] ووصلت الى (٣٩) سفارة في عام ٢٠١٥م، بعد أن كانت (١٢) سفارة فقط عام ٢٠٠٢[٦]، وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت عدد السفارات إلى (٤٢)[٧].

عقدت تركيا– في عام ٢٠٠٨ – مؤتمرا دوليا حضره مسؤولو دول أفريقيا كلها، فضلا عن حضور ممثلي أغلب منظمات دول العالم، وتعهد المشاركون في المؤتمر برغبة جدية في التعاون فيما بينهم ووضع آلية عن كيفية تحسين العلاقات بين تركيا وأفريقيا في ميادين شتى، منها (دبلوماسية–سياسية–ثقافية–عسكرية)، فضلا عن وضع مناهج استراتيجية لإدامة ذلك التعاون. وقد تعهدت حكومة تركيا في المؤتمر بدعم قضايا الدول الأفريقية كافة في حال حصول تركيا على عضوية مؤقتة لدى منظمة الأمم المتحدة، ودعمها لقضايا ثانوية أخرى في إطار المؤتمر الإسلامي[٨]. بدأت تركيا بدعم المصالح القومية العليا لدول إفريقيا بعد أن صوتت إحدى وخمسون دولة أفريقية من أصل ثلاث وخمسون دولة لصالح تركيا[٩].

تحضر تركيا، وبشكل متواصل، في دعم الجانب الأفريقي في إطار منظمات المجتمع الدولي (International community Organizations) على المستويين: الاجتماعي والتنموي؛ لتعزيز الروابط التاريخية والثقافية بينهما، ومن أهم هذه المنظمات هيئة الإغاثة الإنسانية التي تعد من أشهرها لدعم قضايا إنسانية[١٠].

يلعب العامل الاقتصادي (Economic Factor) دورا هاما في رسم السياسة الخارجية لكل دولة، حيث تحتل تركيا المستوى السادس عشر عالميا من حيث اقتصاديات العالم،[١١] ويبلغ الحجم التجاري بين الجانبين بمقدار ٢٣,٧ مليار دولار أمريكي بعد أن كان ٥,٤ مليار دولار أمريكي قبل عام ٢٠٠٢[١٢]، فضلا عن تميزها

بقوة صناعية متينة تجاريا[١٣]. حتى أمست القارة الأفريقية سوقا خصبا وثمينا لتصريف السلع التركية، ذلك لتميز الموقع الجغرافي القريب من تركيا مقارنة بكثير من دول آسيا وأروبا وأمريكا. وفي مجال الزراعة، فإن الحضور التركي في البلدان الافريقية كبير، وهو لا يقل عن غيرها في ميادين أخرى، حيث وصل المستوى التركي المرتبة الأولى على مستوى الشرق الاوسط والسابع على مستوى العالم فضلا عن التعاون وتطوير المتبادل في القطاع الانشاء[١٤].

وفي المجال الإنساني(Human Field) فإن مساعدات تركيا المالية لمعظم الدول الافريقية[١٥]، ولا سيما عند عقد قمة اسطنبول عام ٢٠٠٨، لغرض تخفيف شدة الاوضاع المأساوية التي لا تليق بحياة الانسان المعاصر[١٦]. أما في مجالات (التعليم – الصحة –الخدمات)، فقد أنشأت تركيا كثيرا من المستشفيات والمدارس ومشاريع قادرة على توفير مياه صالحة للشرب، وزيادة رحلات الخطوط الجوية الى معظم بلدان أفريقيا، عن طريق هيئات حكومية ومؤسسات غير حكومية، ومن أهم تلك الهيئات: هيئة الهلال الاحمر التركي (Turkish Red Crescent)، وهيئة إدارة الكوارث (Disaster Management)، ووكالة التعاون والتنسيق التركية(Turkish Cooperation &Cordınatıon Agency)[١٧].

أما في المجال الأمني والعسكري(The Security & Military Field) تشارك تركيا–وبشكل دائم– في فض نزاعات أفريقية في إطار منظمات إقليمية ودولية، منها حلف الناتو، ومجلس الأمن للأمم المتحدة لضمان السلام والاستقرار في القارة. ولعل الدليل على ذلك هو مشاركة تركيا– بشكل فعال ومؤثر– في عدة عمليات جوية بقيادة الناتو كفاعل رئيس في قضية تقسيم السودان لعام ٢٠١١م،[١٨] وعدم انحيازه لأي طرف تطبيقا لمبدأ توازن القوى في القارة والابتعاد عن خسارة أي طرف على حساب طرف آخر.

ومن جانب آخر، فقد تم إبرام اتفاقيات عدة بصدد التعاون في مجال التدريب العسكري، ففي عام ٢٠١٢م عقدت اتفاقيات التعاون لصناعة الأسلحة بين دولتي: تركيا وجنوب أفريقيا [١٩].

نستنتج مما سبق، إن حضور تركيا الكثيف في القارة السمراء بعد نهاية ٢٠٠٢م، أي بعد استلام حكومة أردوغان الحكم، بدأ مسار السياسة الخارجية التركية يتجه نحو أفريقيا بسبب عدم استقرار معظم الدول العربية على الأصعدة كلها، مما جعل تركيا تراجع حساباتها حيال القارة الأفريقية، بخلاف عما كانت عليه في السابق في الميادين كافة (دبلوماسية–سياسية–إنسانية–اقتصادية –لتجارية–اجتماعية–أمنية–عسكرية)، أي بمعنى أدق إن منهاج سياسة تركيا الخارجية تجاه البلدان الأفريقية تميز بشمولية لا جزئية؛ من أجل تعزيز وتوسيع العلاقات بين الجانبين إلى مرحلة شراكة استراتيجية(Strategic Partnership)[٢٠]، مما جعلت حكومة أنقرة أن تعلن بشكل رسمي في عامي ٢٠٠٥م ٢٠١٥م بـــ (عام أفريقيا).

المبحث الثاني: أهداف السياسة التركية تجاه أفريقيا

(Aims of Turkish Policy towards Africa)

من أجل أن تثبت تركيا وجودها بشكل دائم ومستمر في القارة الأفريقية، فقد جعلت أهدافها لتحقيق ذلك من خلال إعادة سياستها أزاء دول تلك القارة بأساليب متعددة الأبعاد(Multi–dimensional) ، حيث لم تقتصر سياسة تركيا الخارجية حيال القارة، بالبعد السياسي فحسب، بل امتد ليشمل جوانب تجارية وثقافية وأمنية. مما جعل العلاقات التركية تجاه القارة الأفريقية تحظى بأهمية خاصة من لدن حكومة تركيا، متمثلة بسياستها ذي الطابع الشمولي.

أولا – أهدافها السياسية ومنهاجها الدبلوماسي:

ففي المجال الدبلوماسي والسياسي(The Diplomatic & political Field) نلحظ أن من أبرز الآليات التي تسعى إلى تثبيتها حكومة تركيا أزاء البلدان

الأفريقية، يتمركز حول تطوير العلاقات الثنائية وتوسيعها مع دول القارة جميعها على حد سواء، كالزيارات رفيعة المستوى المكثفة والمتواصلة وازدياد فتح السفارات، ففي عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠م تم فتح خمس عشرة سفارة جديدة في أنحاء القارة.[٢١]

ومن الجدير بالذكر، إنه في عام ٢٠٠٢م كانت عدد السفارات التركية في كل ارجاء القارة الافريقية لا تتجاوز السبع سفارات فقط، ارتفع هذا العدد في عام ٢٠٠٩م الى اثنتي عشرة سفارة، وبعد عشرة أعوام من توطيد العلاقات بين الجانبين، بلغ عدد السفارات في ٢٠١٩م أربعين سفارة. ولا تزال خطط الحكومة التركية تهدف جاهدة لتوسيع هذا العدد إلى خمسين سفارة في غضون عام ٢٠٢٣م[٢٢]. ومن جانب آخر تسعى تركيا لتعزيز علاقتها مع الدول الأفريقية في ضوء عقد قمم ومؤتمرات دولية موسعة، ومنها القمة ما بين تركيا ودول أفريقيا عام ٢٠٠٨م، ومؤتمر العلاقات الأفريقية التركية عام ٢٠١٥م، ومؤتمر الصحة التركية في أفريقيا عام ٢٠١٧م. تهدف تركيا —من خلال هذه الروابط— إلى توسيع العلاقات الأمنية مع بلدان افريقيا، ففي الخمس سنوات الأخيرة أبرمت تركيا اتفاقيات معهم للتعاون في مجال الدفاع والأمن وذلك لضمان صادراتها وتأمين مصالحها مع دول القارة. تهدف سياسة تركيا الخارجية (Turkish Foreign Policy) بزيادة حضورها ونفوذها في القارة[٢٣] بشكل جدي ليس من أجل تحقيق التوازن في مجالات عدة، ربما أهمها : (دبلوماسية، سياسية، ثقافية، أمنية) بين دول القارة فحسب، بل تسعى أيضا إلى إبراز نفسها تجاه قوى إقليمية ودولية ، أبرزها (روسيا والصين والهند وإيران والولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية).

ففي عام ٢٠١٧ عقدت قمة دولية بين الاتحاد الاوربي والدول الأفريقية في العاصمة الإسبانية مدريد، ولم تخلُ القمة من مشاركة تركيا، وهذا من أوضح الأمثلة الذي يعكس الدور البارز لسياسة الدول الأفريقية تجاه علاقتها مع الاتحاد الأوربي[٢٤]. فضلا عن تصويت إحدى وخمسين دولة أفريقية – من أصل ثلاث وخمسين دولة –

لصالح عضوية تركيا كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهذا أمر مهم فيما يخص استراتيجية شراكة تركيا مع البلدان الأفريقية[٢٥].

تهدف تركيا– من ذلك– إلى إقامة علاقة متوازنة مع الدول الافريقية كلها، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية التي تحدث بين الحين والآخر في القارة من أجل الحفاظ على العلاقة بين الطرفين.

ثانيا – أهدافها الاقتصادية ومجهودها التجاري:

أما على الصعيد الاقتصادي والتجاري (The Aims of Economic& Commercial)، فقد تميزت علاقات الطرفين بمنزلة مهمة في العلاقات بينهما منذ عام ٢٠٠٢م، حيث بدأت الحكومة التركية بإجراءات وتعديلات كثيرة ومميزة في نهج سياستها الخارجية ازاء البلدان الأفريقية؛ للوصول إلى القمة في علاقتها الاقتصادية[٢٦].

في حين يبرز العنصر الاقتصادي[٢٧] في سياسة تركيا الخارجية بدور مهم ومتميز، فقد أخذت تركيا المرتبة (١٦) من بين الدول ذات الاقتصاد الأضخم [٢٨]. ففي عام ٢٠١٩م، بينت هيئة الإحصاء التركي بأن مقدار التبادل التجاري مع البلدان الأفريقية، ارتفعت حوالي أكثر من (١٤%) مقارنة بالعام ٢٠١٧م، ليصل إلى (٢١,٥) مليار دولار أمريكي. من أجل أن تجعل اقتصادها من بين اقتصاديات الدول الأضخم في عام ٢٠٢٣، الأمر الذي كان حافزا في ارتفاع تبادلها التجاري مع القارة بمقدار(٥٠) مليار دولار أمريكي في غضون عام ٢٠٢٠م[٢٩]، فضلا عن سعي تركيا لتوسيع علاقتها اقتصاديا مع الدول الافريقية بشتى الطرق، منها منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الأفريقي[٣٠]؛ وذلك في إطار عقد مؤتمرات دولية للبحث عن سبل الزيادة في حجم تبادل بضائعها على مستوى الاقتصاد بين الجانبين وتطوير التعاون في ميادين عدة ومتنوعة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، أمنية). وفي إطار هذه الأهداف

عقدت– ولا زالت – الكثير من الاتفاقيات في التعاون الاقتصادي وتنظيم الأولويات التجارية مع بلدان أفريقيا والحث على زيادة الاستثمار ومدى ضمانها[٣١].

تهدف تركيا–من وراء ذلك– إلى عدم فسح مجال يستغله أهم منافسيها في أفريقيا (الصين، الهند، السعودية، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية)[٣٢]؛ لأن القارة الأفريقية تشهد منافسة شديدة من لدن الدول الإقليمية والدولية، التي تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف[٣٣] والحفاظ على مصالح نظامها القومي في ظل الظروف والتحديات التي تشهدها المنطقة والعالم.

ثالثا – الأهداف الانسانية (الثقافية):

أما على صعيد الغايات الإنسانية والثقافية (Human & Cultural Level) فقد حققت تركيا أهدافا كثيرة ومميزة بعد انفتاحها على القارة، ولاسيما في المدة القليلة الماضية، عن طريق هيئات ووكالات تعمل على الدعم الإنساني المتواصل في مجالات كثيرة ومتنوعة منها: الصحة والتعليم، كبناء مدارس ومستشفيات وبنى تحتية، وغيرها كثير من خدمات أساسية يحتاجها الانسان[٣٤]. وعلى الصعيد الثقافي أيضا، تسعى تركيا بكل جهد إلى تعزيز العلاقات الثقافية من خلال وكالات وهيئات حكومية وغير، حكومية مستفيدة من ارثها التاريخي العثماني. ولعل من أهمها: " الوكالة التنسيقية والاغاثة التركية"، التي تدار بشكل مباشر من لدن مكتب رئيس الحكومة، وهي – حاليا– لها مكاتب في(٣٧) دولة أفريقية، من أجل تقديم العون والعمل على التقارب الثقافي وتطوير العلاقات في شتى الميادين بين الطرفين[٣٥].

بعد أن حققت تركيا أهدافا عدة، ولا تزال تسعى إلى أكثر من ذلك، الأمر الذي من شأنه أن يحقق مصالحها القومية وتعزيز تعاون مشترك مع الدول الافريقية، تهدف من خلال ذلك سياسة ذات طابع براغماتي نحو القارة، بتحويل أسلوب القوة الناعمة الى استعمال القوة الصلبة، مثل انشاء قواعد عسكرية في بعض بلدان أفريقيا؛ بسبب أهمية الموقع الجغرافي الذي تتمتع به القارة الأفريقية، وبهدف السيطرة على

منافسيها ليس من دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين والهند فحسب، بل والدول الخليجية (السعودية والإمارات العربية) ومصر وإيران أيضا؛ لتضمن الحفاظ على مصالحها القومية ومكانتها وثقلها في جميع الاصعدة داخل النظام (السياسي والاقتصادي والأمني) الاقليمي والدولي. تهدف تركيا بإقامة علاقة متوازنة (Balanced Relationship) مع كل الدول الأفريقية وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية التي تحدث بين الحين والآخر في القارة؛ من أجل الحفاظ على علاقتها كشريك استراتيجي معهم. بالإضافة الى ذلك تسعى تركيا في تحقيق طموحاتها مع الدول الافريقية رغم ما تتمتـــــــــع من طبيعة جغرافيـــــة سياسية ذات عمق مهم، في محاولة نيل ثقة القيادات الأفريقيـــــــــــة من جراء توطيد التفاهم السياسي(Political Understanding) مع تلك الدول.

المبحث الثالث: معوقات السياسة التركية تجاه أفريقيا

(Barriers of Turkish Policy towards Africa)

يدعي قسم كبير من المحللين السياسيين بأن الانفتاح المكثف في سياسة تركيا الخارجية نحو أفريقيا جاءت تعويضا لخسارتها الجيوسياسية في البلد الجار لها سوريا، التي اندلعت فيها الانتفاضة في ١٥ اذار عام ٢٠١١م، و مازالت نتائجها غير معلومة لحد الآن، وكذلك قطع علاقاتها مع مصر على خلفية عزل رئيسها الشرعي محمد مرسي في تموز عام ٢٠١٣م من قبل الجيش برئاسة السيسي. ومن المعلوم أن حزب العدالة قد استلم الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢. لذلك فإن تركيا على وشك أن تخسر مصالحها مع هاتين الدولتين. إلا أنها تتطلع إلى عام ٢٠٢٣م حيث التحرر من التزامها من تلك المعاهدة التي عقدتها قبل مئة عام، وبموجبها قيدت أضلاعها تلك المعاهدة. وقد رأت تركيا بأن توثيق علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية بمثابة الأرضية المناسبة، لبناء اقتصاد مزدهر ليكون العاشرة على المستوى العالمي. ولكن قد تجابه تركيا معوقات من دون الوصول لأهدافها المرسومة، منها:

أولا– عدم استجابة الجهات الأفريقية للاستثمارات التركية في أراضيها بشكل كبير؛ لأن رجال الأعمال الأفريقيين لم يطلعوا على السوق التركي بشكل كاف.

ثانيا– ومن المعوقات الأخرى هي ضعف مشاركة بعض دول أفريقيا بشكل فعال في المعارض التي تقام على أرض تركيا، فضلا عن عدم رغبة مكاتبهم التجارية، في الاستثمار داخل أراضي أفريقيا.

ثالثا– وهذه كلها لا تقل صعوبة من تحديات ومعوقات أخرى أمام تركيا في أفريقيا، وهي التنافس الإقليمي والدولي عليها، حيث تتسابق الصين والهند وايران وإسرائيل في الحصول على موضع قدم في التجارة الأفريقية لتحقق المكاسب الاستراتيجية. ويمكن أن تتقاسم تركيا التنافس الاقتصادي مع تلك الدول. وبهذا تتضح بأن القارة الأفريقية ليست سهلة المنال وإنما مليئة بالمعوقات والتحديات من قبل الدول الطامعة، وكذلك من شعوب دول أفريقيا نفسها[٣٦].

ومن جانب آخر، إن التنافس الدولي(International Competition) يمثل طابع ايديولوجي من أهم العراقيل أمام تركيا لتحقيق أهدافها، حيث إن الاختلافات بين المسارين أحدهما إسلامي(Islamic) والآخر علماني(Secular). إذ إن الأول يهدف إلى تعزيز علاقتها مع تركيا والثاني يرجح ويساند المصالح الغربية في القارة الأفريقية[٣٧].

ترى الحكومات الأفريقية أن توطيد علاقاتها مع دول الغرب يجعل تحقيق مصالحهم أسهل وأنفع من علاقاتهم مع الدول الاسلامية (تركيا). أما من جانب آخر، ترى الحكومات الإسلامية الأفريقية، بأن توثيق علاقاتها مع تركيا قد يساعدها في تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بشكل أكثر، وسبب ذلك يعود إلى التاريخ السياسي الاستعماري الغربي، ولاسيما وأن فرنسا هي من استحوذت على موارد الطاقة الثمينة التي تتواجد بكثرة في القارة السمراء. وتحاول دول غربية أخرى نشر ثقافة ديمقراطية في القارة عبر حجج تراها حكومة تركيا بأنها حجج واهية، مثل حماية حقوق الإنسان

وصيانة الأنظمة الحاكمة وغيرها من المسوغات التي تتيح لها الهيمنة على القرار الأفريقي[٣٨]. وهناك عائق آخر يتمثل في سياسة تركيا الخارجية تجاه أفريقيا، هو إن وصول الأحزاب السياسية ذات الايديولوجية الإسلامية إلى السلطة، يعكس بشكل ايجابي ويخدم الطموح التركي ويحقق أهدافها الاستراتيجية في القارة. أما في حالة خسارة الأحزاب الإسلامية وصعود الأحزاب ذات الميول العلمانية سوف يجعل تركيا تتأثر بشكل كبير في تحقيق أهدافها القومية في القارة[٣٩].

كل هذه التحديات ربما لن تقف عائقا أمام تركيا لاستعاده أمجادها وحضارتها المتمثلة بالإرث العثماني التي يسهل لها التواجد هناك ، التي لها بعد حضاري بعد أن ثبت للدوائر الغربية إن النخبة الحاكمة في أنقرة هم العثمانيون الجدد(New Othman)، الذين حققوا نجاحات كبيرة على الصعيد الداخلي والاقتصادي، وهم الآن بصدد التحرك بفاعلية كبيرة نحو بناء تركيب الدولة المركزية الجديدة. "ومن ثم فإن تلك التحديات والعقبات ستحفز تركيا وصانعي القرار التركي لاتخاذ استراتيجيات دفاعية وهجومية، وليس هذا فحسب، بل عدة استراتيجيات مبتكرة للحفاظ على مكاسب تحققت خلال عقدين ماضيين في تطوير العلاقة ما بين تركيا وأفريقيا. وبناء على تلك المكاسب تسعى تركيا إلى تحقيق وانجاز المزيد من النجاحات التي تؤسس لها دورا ومكانة ونفوذا في النظام العالمي". وإن انفتاح تركيا نحو أفريقيا جاء بعد تغييرات سياسية داخلية طارئة قد حدثت في تركيا، والتغيير من نظام اقتصادي كلاسيكي إلى سياسة اقتصادية عالمية تلعب فيها دورا مهما داخل النشاط العالمي الجديد. فتركيا جادة لإقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، بل حتى الدول البعيدة خلافا للنظام الكلاسيكي التي يفتح الطريق أمام الدول لإقامة علاقات اقتصادية مع دول هي قيد التطور من أجل مصالحها، لذا فإن استراتيجية تركيا الجديدة تميل إلى التعامل مع العالم عامة وأفريقيا خاصة، حتى باتت تلك السياسة جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية. حيث من المتوقع أن تستمر العلاقات السياسية والاقتصادية لتركيا مع أفريقيا خلال السنوات القادمة

بشكل منظم ومتسارع ما لم تحدث فيها أزمات سياسية أو اقتصادية جادة. يذكر إن العلاقات قد اكتسبت طابعا جديا بسبب اشتراك بعض المنظمات الشعبية في رسم هذه العلاقات. إن تلك العلاقات لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تحظى علاقاتها الاجتماعية والثقافية بأهمية لا تقل عن أهمية العلاقات السياسية، كما رأيناها في ايجاد الحلول لأزمة الصومال، فإن أحسنت تركيا في إيجاد الحلول لأزمة الصومال فإنها ستحظى بقبول دولي لتكون ضمن مجموعة الدول العظمى التي تنظر إلى أفريقيا نظرة ذات طباع سياسي واقتصادي، وسيؤدي هذا إلى تعميق العلاقات بين الطرفين إلى علاقات أكثر متانة. وستحافظ تركيا على تطوير علاقاتها الخارجية بشكل أكثر ايجابية[٤٠].

يرى كثير من المراقبين أن الدافع الرئيس لهذه العلاقات هي المصالح الاقتصادية. بينما يرى آخرون هي أهداف عسكرية، وأن القارة ستكون نقطة استطلاع واستخبارات عسكرية قد تتحول إلى قاعدة عسكرية لها أبعاد جمة. إلا أن البعض ينفي ذلك ويؤكد أن القاعدة العسكرية هي استثمار لتركيا بعيدة المدى؛ لأن استقرار الدول الأفريقية من شأنه أن يهيئ مناخا اقتصاديا للبلاد والاستثمار الجيد لها. وإن سيطرة حركة الشباب لمساحات شاسعة، وكذلك استمرار الاضطرابات الأمنية يعد معوقا كبيرا يمنع تدفق الاستثمارات الخارجية للبلاد التي مزقتها الحروب الاهلية[٤١].

المبحث الرابع: سياسة تركيا الخارجية تجاه السودان

(Turkish Foreign Policy towards Sudan)

سنحاول في هذا المبحث أن نتفهم سياسة تركيا الخارجية في مجالات عدة (سياسية–ثقافية–اقتصادية–امنية وعسكرية)[٤٢] في ضوء الانفتاح التركي على القارة السمراء مع بداية تسنم حزب العدالة حكم تركيا هناك. وفي الحقيقة، إن استراتيجية الانفتاح التركي نحو (٥٤) دولة أفريقية لم تكن لتحدد طبيعة مسار العلاقات مع كل البلدان الأفريقية بمستوى واحد؛ وذلك بسبب تباين علاقاتها التاريخية والعرقية والدينية

والجغرافية، فضلا عن اختلاف أنظمتها السياسية، التي تتباين في صنع القرار لدول أفريقيا كلها[٤٣]. إن الهدف الأساس من اختيار نموذج السودان لهذه الدراسة، يرجع الى أهمية العلاقة الوطيدة بين تركيا والسودان في ميادين عدة وأصعدة متنوعة، منها: الدبلوماسية – الثقافية – الاقتصادية – الأمنية، وغيرها.

توقع كثير من السياسيين والأكاديميين المختصين في الشأن السوداني أن وضعها سوف يستقر[٤٤]، لكن لم تشهد السودان – منذ استقلالها عام ١٩٥٦م،– استقرارا سياسيا واقتصاديا وامنيا. حيث نتج عن هذا وفاة آلاف الناس وعدد الجرحى وفقر بالملايين بسبب ما يعانيه من خلافات ونزاعات داخلية ، وتباين في الانتماءات العرقية والدينية[٤٥]. إن السودان –في الوقت الحالي– قد استصحبت كثيرا من الحضارات، ومع انتهاء العصر البرونزي في العالم تأسست مملكة الطيور فيها، استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر، على هذه الارض، وبعدها الممالك، وهذا يعني إن دولة السودان الحديثة لها تاريخ يمتد لأكثر من ٢٠٠ سنة[٤٦]. سعت تركيا لتعزيز علاقتها مع السودان، كونها تعد من أهم دول أفريقيا بحسب وجهة نظرها. وفي عام ١٩٨١م بدأت العلاقات الدبلوماسية تتطور بشكل تدريجي عبر الممثلين الدبلوماسيين بين كلا الجانبين، وعلى الرغم من استقلال مجموعة من دول أفريقيا (نيجيريا– الصومال– الكاميرون) في العقد السادس من القرن الماضي، إلا أن علاقات تركيا معها لم تكن بمستوى علاقتها مع السودان. منذ استقلالها، ولا تزال علاقة تركية مع السودان قائمة على مبدأ الأخوة والعدالة. ومن خلال محطات تاريخية في العلاقة ما بين الجانبين، يتبين – بشكل صريح وواضح – بأن تلك العلاقة تتطور كل عام مقارنة بالعام السابق على الأصعدة كافة (السياسية والتجارية والثقافية)[٤٧].

لم تكن السودان – في المدة المحصورة ما بين عامي ١٩٩٨–٢٠٠٥– من ضمن أولويات سياسة تركيا الخارجية مثلما نراه اليوم، وسبب ذلك يعود إلى ضعف كبير في اقتصاد تركيا عام ٢٠٠١م، ومع انطلاق استراتيجية الانفتاح التركي على

القارة، بدأت العلاقات التجارية تتسع مع السودان بشكل تدريجي، من خلال زيارات رفيعة المستوى على الصعيد الدبلوماسي مع معظم البلدان الأفريقية، ومنها السودان التي تميزت بعقد مؤتمرات ثنائية معها، لتؤكد أهمية السودان تجاه تركيا في نطاق تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية. وفي عام ١٩٩٨ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين حوالي (٣٠٠٠٠٠٠٠) دولار، وقد ازداد في سنة ٢٠٠٣م ليصل إلى (٦٠٠٠٠٠٠٠) مليون دولار، بينما وصل في عام م٢٠٠٥ الى (٩٠٠٠٠٠٠٠) مليون دولار. وهذا يشكل دليلا واضحا وصريحا في تطور العلاقات التجارية بين كلا الطرفين. وإلى جانب صادرات السلع التركية إلى السودان، هناك أيضا سلع مستوردة من السودان ولكن ليس بمستوى صادرات تركيا الى السودان، ومن ابرز تلك الصادرات : (الحديد، الصلب، وأدوات احتياطية للسيارات والمنتجات الغذائية، وغيرها من السلع الأخرى)[٤٨].

حينما أعلنت تركيا أن عام ٢٠٠٥م ، عام أفريقيا بشكل رسمي، كانت السودان واحدة من أبرز الدول التي ازدادت فيها نشاط تركيا الدبلوماسي، حيث افتتح ثلاثة مكاتب رئيسة لمنظمة الإغاثة والتنسيق التركي في ثلاث دول مختلفة من القارة الأفريقية، وفي العام نفسه افتتح المكتب الأول في اثيوبيا، أما في عام ٢٠٠٦م افتتح في السودان، وفي عام ٢٠٠٧ افتتح كذلك في السنغال. علما أن الدول الأفريقية التي ليست لها مكاتب لمنظمة الاغاثة والتنسيق التركي لا يعني بأنها لا تتمتع بعلاقات سياسية وانسانية مع تركيا بل هناك سفارات وقنصليات وعن طريق وزارة الخارجية تقوم بمهام سياسية أيضا[٤٩].

بدأت تتطور علاقة تركيا بالسودان بشكل متواز، مع تطور العلاقات الاجتماعية والثقافية؛ مما يعكس حجم توسع التبادل التجاري، فضلا عن إلغاء ازدواجية الضريبة بين الطرفين في حلول عام ٢٠١٥م. حيث أبرمت بين البلدين عام ٢٠٠١م اتفاقية تجارية أعلن عنها بشكل رسمي في عام ٢٠٠٣م أما في عام ٢٠٠٥م

فقد دخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ. أصبحت مشاريع ومقاولات الشركات التركية هائلة في السودان، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتلك الاستثمارات بمقدار (١٥٠) مليون دولار، وفي عام ٢٠١٠م ازداد الحجم التجاري ليصل إلى (٢٥٠) مليون دولار، أما في عام ٢٠١٥م فقد وصل إلى (٤٥٠) مليون دولار[٥٠].

يتضح لنا – مما سبق– أن هناك زيادة ملحوظة[٥١] في كل سنة من ناحية التبادل التجاري بين الطرفين، حتى يمكننا القول بأن تلك العلاقة تتسم بمبدأ الشراكة "استراتيجية" (رأبح رأبح).

أما على المستوى غير الحكومي فقد كان لمنظمات التركية ونقاباتها الجماهيرية، حضور في القارة الافريقية قبل عشرين سنة تقريبا، من التواجد الحكومي، أي قبل حضور مكثف لمؤسسات حكومية رسمية، ويتمثل ذلك التواجد في مساعدة وإيجاد حلول جذرية لمشاكل تعاني منها قطاعات إنسانية عدة، مثل السكن والصحة والتعليم وغيرها والإسراع في حلها[٥٢]. وعلى الرغم من هذا التطور المطرد الذي تتميز به العلاقات التركية–السودانية من الاحترام المتبادل والزيارات رفيعة المستوى، إلا إنها لم تكن تخلو من عوائق ومشاكل بين الجانبين، ومن أبرز هذه العوائق هي صعوبة دخول مواطني السودان الى الأراضي التركية بشكل ميسور، سواء أكانت بعناوين سياحة أم تجارة أم دراسية[٥٣].

أثناء الزيارة الرسمية الذي قام به رئيس جمهورية تركيا رجب طيب ارد وغان في ٢٥ كانون الاول عام ٢٠١٧م أبرمت اثنتان وعشرون اتفاقية بخصوص التنقيب الجيولوجي في تركيا من أجل توسيع الحجم التجاري المتبادل إلى عشرة مليارات دولار سنويا. بالإضافة إلى مطالبة رئيس تركيا من حكومة السودان بأن المدينة العثمانية القديمة (جزيرة سواكن)[٥٤] وهي واقعه تحت نفوذ السودان تم تأجيرها على وفق اتفاقية رسمية بين البلدين لمدة تسع وتسعين سنة. لما تمتاز بها هذه الجزيرة من أهمية استراتيجية فائقة، وهذا ما يعطي تركيا دورا بارزا في تلك المنطقة إذا أصبحت هذه الجزيرة تحت سيطرتها،

لذا تهدف تركيا إلى بناء قواعد عسكرية في الجزيرة مثلما أنشأت في قطر و السودان، وفي حال انشاء قواعد عسكرية (Military Bases) في الجزيرة ستصبح تركيا ذات دور بالغ تجاريا وبحريا عبر البحر الاحمر[٥٥]. ومن جانب آخر، تعد جزيرة سواكن من أبرز أولويات كثير من القوى الإقليمية(Regional Powers) التي تسعى إلى بسط نفوذها السياسية والاقتصادية داخل القارة الأفريقية. مما أثار مخاوف لدى بعض الدول الخليجية (كالإمارات والسعودية) من تمدد تركيا على القارة، فعملت على عدم فسح مجال أمام تركيا للسيطرة على القارة السمراء[٥٦].

في عام ٢٠١٨م، وقعت احدى وعشرون اتفاقية على المستوى الاقتصادي والأمني بين البلدين بهدف تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي يعنى بالعلاقة التي تربط بينهما، وإن القلق المصري والخليجي من التعاون التركي–السوداني يرجع سببه إلى هيمنة تركيا في منطقة الشرق الاوسط في ضوء تقارب تركيا مع إيران وعلى رأس تلك الدول السعودية والامارات اللتان تعدان المنافسين البارزين لتركيا وإيران[٥٧].

وبعد اخفاق محاولات تركيا في الانضمام للاتحاد الأوربي، ركزت تركيا – في سياستها الخارجية– بضرورة الانفتاح على البلدان الأفريقية قبل أكثر من (١٥) عاما بهدف اظهار نفسها كلاعب أساس على المستوى الاقليمي والدولي واكتساب ود الدول الأفريقية، والاستفادة من ثروات القارة فضلا عن تصدير سلعها في أسواقها. حيث توسعت علاقات تركيا والسودان، وبالتالي ارتفع حجم تبادلهما التجاري الى مليار دولار امريكي فضلا عن مساعي حكومة تركيا لرفعه لعشرة مليارات في السنوات القليلة اللاحقة[٥٨]. ومن جانب أخر، لم تحصل تركيا على الدعم السياسي من بعض دول أفريقيا فيما يخص مشكلة قبرص والسبب يرجع الى نقطتين أساسيتين هما: أولا، أخذت تركيا – بعد الحرب العالمية الثانية – موقفا مؤيدا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من دعوى معظم بلدان أفريقيا لتركيا بضرورة الحضور الى مؤتمر (باندوج). ثانيا، فيما يخص استقلال بعض الدول الافريقية مثل الجزائر

والمغرب والتونس لم تبادر تركيا بالدعم السياسي في حينها حيث كانت تتحرك وفقا لمصالحها ومصالح الدول الغربية ضد الدول الأفريقية[٥٩].

الخاتمة

بعد هذه الجولة البحثية المتواضعة يمكننا أن نحدد الاستنتاجات التي خرجت بها هذه الدراسة بالنقاط التالية:

١. تمتد جذور العلاقة بين التركيا والدول الأفريقية إلى زمن ليس بالحديث، أي إنها ليست وليدة اللحظة أو الوقت المعاصر، وأخذت تنشط هذه العلاقة بعد أن تسلم حزب العدالة حكم تركيا، وتنامى طلب دول أفريقيا للعديد من الخدمات والاحتياجات الأساسية في مجالات (الصحة والبنية التحتية والمياه الصالحة للشرب). ومن جانب أخر حاجتهم الماسة إلى الاستثمار في مجال بناء المدارس والمستشفيات والطرق وغيرها بالمقابل طلب حكومة تركيا المتصاعد في البحث عن مصادر الطاقة والأيدي العاملة الأفريقية الرخيصة وغيرها من المصالح الاستراتيجية المتبادلة بين الطرفين.

٢. ظهرت تركيا أمام الدول الافريقية بوصفها قوة إقليمية ودولية في مجالات مختلفة (سياسية واقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وغيرها)، حيث تلعب تركيا الدور الريادي الإيجابي في دعم السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي، كذلك تسعى إلى توطيد التفاهم السياسي والشراكة الاستراتيجية في السنوات الاخيرة.

٣. رغبة تركيا في تحقيق طموحها مع البلدان الأفريقية كافة؛ لأجل نيل ثقة رؤساء البلدان الأفريقية من خلال الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى من كلا الطرفين، والدعم الحيادي في أية مشكلة تواجهها القارة، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية التي تحدث بين الحين والآخر في القارة من أجل الحفاظ على العلاقة بين الطرفين.

٤. على صعيد العلاقات الأمنية والعسكرية، تهدف تركيا إلى تعزيز الروابط الأمنية والعسكرية مع الدول الافريقية كلها، ففي السنوات الأخيرة عقدت مؤتمرات واتفاقيات ثنائية وجماعية عدة في هذا المجال؛ لهدف التعاون وضمان مصالحها مع القارة الافريقية .

٥. أما في مجال العلاقات السياسية والشراكة الاستراتيجية، ترغب تركيا في تحقيق طموحاتها عبر القارة الافريقية بما تشكله من طبيعة جغرافية مهمة.

٦. تحظى الدول الأفريقية بأهمية فائقة لدى تركيا، حيث إن تعزيز علاقتها الاستراتيجية مع القارة تؤدي الى تعزيز المصالح المتبادلة مع العالم الإسلامي. بعد ان شهدت تركيا اقتصاد قوي ومتنامي واتخذ طابعا ديمقراطيا في المنطقة وبالمقابل تلعب الدول الافريقية دورا هاما ونشطا من خلال المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة التعاون الاسلامي والاتحاد الافريقي وبهذا تستفيد من آليات تعزيز علاقتها مع العالم الاسلامي.

٧. تهدف تركيا بتوفير فرص التعاون المستقبلي مع دول أفريقيا بعد تنامي علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين في الميادين كافة، ولاسيما الاقتصادية والأمنية، وهناك مجالات لتوطيد العلاقات الاقتصادية في ظل التقارب التاريخي والثقافي، وهذا ما أسهم في توسيع نطاق تعاون الدول الافريقية مع تركيا بوصفها من أبرز القوى الآسيوية الصاعدة، وربما تفوق إيران والسعودية ومصر في مجالات محددة، كالسياسية والعسكرية.

٨. هناك مساران مختلفان في سياسة بلدان أفريقيا الخارجية، الاول اسلامي، والثاني علماني. يهدف الاول الى الانفتاح على التركيا وزيادة الترابط المصلحي معها، في حين ينحو المسار الثاني الى التوجه للدول الغربية.

٩. خير من يمثل تطور العلاقات الافريقية–التركية، هو العلاقة مع السودان، تلك الدولة التي كانت ولا زالت هدفا للسياسة التركية، لتمثل القاعدة التي تنطلق منها نحو الدول الافريقية الاخرى.

الهوامش

[1] **Hazar Numan, "Türkiye Afika'da Eylem Planın Uygulaması ve Değerlendirme On Beş yıl Sonra", ORSAM Rapor No: 124, Temmuz, 2012, s. 9.**

[٢] كمال كوبرلو، "تحول محور السياسة الخارجية التركية"، ترجمة احمد عبدالله نجم،ط ١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٢م، ص١٦٣ وما بعدها.

[٣] محمد سليمان الزواوي، "ابعاد الدور التركي في افريقيا وآفاقه"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمجلة قراءات، العدد ٩، يوليو ٢٠١١.

[4] **Numan Hazar, op. cit. P. 7-9.**

[5] **Mehmet Ozkan, "Turkey's Rising Role in Africa", November 2010, Vol. 9, No. 4. P. 101.**

[6] **Elem Eyrice Tepeciklioğlu, "Afrika'ya Açılım Kararından Yirmi Sene Sonra Türkiye-Afrika İlişkileri Nerede?" 2019, s. 76. (Giriş Tarihi 23-3-2020). https://www.researchgate.net/publication/330320958_Afrika'ya_Acilim_Kararindan_Yirmi_Sene_Sonra_Turkiye-Afrika_Iliskileri_Nerede**

[٧] مصطفى شفيق علام، "التغلغل الناعم: أفريقيا في الاستراتيجية التركية المحدّدات والسياق المحددات"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص في قراءات أفريقية، ٢٠١٧.
https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84.

[٨] محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية ألأفريقية ألتركية المحددات والقضايا، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة قاهرة، مصر،٢٠١٥، ص–ص٢٠٩–٢١٠.

[9] **Gassim İbrahim, "Türk Dış Politikasında Afrika: Türkiye-Kamerun İlişkileri Örneği", Yüksek Lisans Tezi, Fatih Sultan Mehmet Vakif Üniversitesi, İstanbul, 2016, ss. 56-57.**

[١٠] د. عبداللطيف محمد سعيد، السياسة التركية نحو أفريقيا: المقومات والأهداف، بحث منشور من قبل جامعة إفريقيا العالمية– مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٩، ص٢٣٩.

[١١] م. د. مروان عوني كامل، م. د. أحمد مشعان نجم، "الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠١٧، ص٢٤٧.

[١٢] "هل بدأت تركيا بجني ثمار استراتيجية انفتاح على أفريقيا"، أحوال تركية، منشور على الموقع الالكتروني الخاص باحوال تركية، ٢٠١٩. (تاريخ زيارة الموقع ٤–١٢–٢٠٢٠)

https://ahvalnews.com/ar/hl-bdat-trkya-bjny-thmar-astratyjyt-alanftah-ly-afryqya/allaqat-altrkyt-alafryqy

[١٣] م. د. مروان عوني كامل، م. د. أحمد مشعان نجم، المصدر السابق، ص٢٤٧.

[١٤] د.عبداللطيف محمد سعيد، المصدر السابق، ص٢٣٨.

[15] Willem Van den Berg and Jos Mester, "Turkey in Horn of Africa Between The Ankara Consensus and the Gulf Crisis", CRU Policy Brief, 2019, P.7.

[١٦] د. عبداللطيف محمد سعيد، المصدر السابق، ص٢٣٩وص٢٤٣.

[١٧] جلال سلمي، "حصاد السياسة الخارجية التركية في عام ٢٠١٥"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦. (تاريخ زيارة الموقع/٢/٢٠٢٠)

https://www.almayadeen.net/books/705606/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%

[18] Elem Eyrice Tepeciklioğlu, op. cit. ss. 1-3.
Numan Hazar, "Türkiye Afrika'da: Eylem Planının Uygulanması ve Değerlendirme On Beş Yıl Sonra", ORSAM Rapor No: 124, Temmuz 2012, S.N.Y.

[١٩] جلال سلمي، المصدر السابق.

[20] Mehmet Ozkan, op. cit. Pp. 94, 101.

[٢١] عبدالسلام ابراهيم بغدادي، "البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة"، مجلة دراسات دولية، العدد: ٥٠، ٢٠١١، ص ١٦.

[٢٢] آلاء برانية و هالة فودة "العلاقات التركية الإفريقية.. أهداف وتحركات أنقرة في القارة السمراء"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩. (تاريخ زيارة الموقع ٤/٥/٢٠٢٠) https://marsad.ecsstudies.com/12830/

[23] Mohamed Abdiwahab, "Turkey in Africa: What a Small but Growing Interest Portends", Academic Rigour, February 6, 2020, N.P.N.

[٢٤] آلاء برانية و هالة فودة، المصدر السابق.

[٢٥] عبدالسلام ابراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص١٧.

[٢٦] نعيم شلغوم، المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر: دراسة في منطلقات وتوجهات، مجلة سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة ألسياسات العدد١٧، تشرين الثاني٢٠١٥، ص١١١.

[٢٧] حسن بكر أحمد، "العلاقات العربية–التركية بين الحاضر والمستقبل"، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص١٠ وص٤١.

[٢٨] د. مروان عوني كامل، المصدر السابق، ص٢٤٧.

[٢٩] "العصر الذهبي لتركيا.. كم حجم الصادرات والاستثمارات واين تتركز؟"، منشور على الموقع الالكتروني الخاص بالجزيرة، ٢٠١٩. (تاريخ زيارة الموقع ٢٢-٣-٢٠٢٠)
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/11/21.

[٣٠] احمد داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، (تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، :مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠م، ص٦١٥.

[٣١] عبدالسلام ابراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص١٩وما بعدها.

[32] Ali bilgic and Daniela Nnascimento, "Turkey"s new Focus on Afrika: Causes and Challenges", Norwegian Peacebulding Resources Centre, 2014, p. 2.

[٣٣] احمد ألنعيمي "السياسة الخارجية"، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص٢٣.

[34] Alexandre Piffro Spohr and Andre Luzi Peis Silva, "Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Casees", Contexto int. Vol.39, No.1 Rio de Janeiro Jan./Apr. 2017, P. 171.

[35] Ali bilgic and Daniela Nnascimento, op. Cit. P. 2.

[٣٦] ابراهيم محمد، العلاقات التركية الأفريقية من جديد، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بالحوار المتمدن، العدد: ٥٢٥٣، ٢٠١٦. (تاريخ زيارة الموقع ٢٨/٥/٢٠٢٠)
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527778&r=0

[٣٧] بوزيدي يحي، "السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢م"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٦٨.

[٣٨] حميد المهداوي، "الاستقلال" ينتقد الاستغلال الحزبي لزيارة اردوغان من طرف "العدالة والتنمية"، منشور على الموقع الالكتروني الخاص بالحوار المتمدن. (تاريخ زيارة الموقع ٢٧/٤/٢٠٢٠م)
https://www.maghress.com/lakome/26557

[٣٩] بوزيدي يحي، المصدر السابق، ص١٧٦.

[٤٠] مصطفى شفيق علام، "التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحدّدات والسياقات والتحدّيات"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص في قراءات أفريقية، ٢٠١٧. (تاريخ زيارة الموقع ٢٧/٤/٢٠٢٠)
https://www.qiraatafrican.com/home/new

[41] د. محمد هشام راغب، "الاستراتيجية التركية في أفريقيا" بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص لرؤيا للبحوث والدراسات، ٢٠١٨.
http://ruyaa.cc/Page/8015/(تاريخ زيارة الموقع ٢٩/٤/٢٠٢٠)

[٢] محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م، ص٣٦-٣٨.

[٣] محمد بوبوش، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية"، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد: ٥٥، ٢٠١١، ص٦٥.

[45] Kaan DEVECIOGLU, "Türkiye Afrika ilişkilerinin Politik Ekonomisi: Sudan Örneği", Yüksek Lisans Tezi, Ankara Yıldırım Beyazit Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Ankara, Haziran 2017, s. 6.

[46] Mürsel BAYRAM, "Darfur Sorunu'nun Uluslararası Boyuta Küresel Energi Politikalarının Rolü", Yüksek Lisans Tezi, Ahi Evran Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Kirşehir, 2013, s. 33.

[47] Kaan DEVECIOĞLU ،a.g,e, s. 80

[48] Kaan DEVECIOĞLU ،a.g,e, s. 72-73, 75.

[49] Kaan DEVECIOĞLU ،a.g,e. S. 75.

[50] TCDB, "2005–2015 Yılları Arası Türkiye–Sudan Arasındaki Dış Ticaret Oranları", S. 75-77. Daha Fazla Ayrıntılı Bilgi için, Bkz. (Giriş Tarihi 22/5/2020). http://acikerisim.ybu.edu.tr:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/1655/477353.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[٥١] أ. محمد عربي لادمي، "التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا، والقضية الفلسطينية ١٩٩٠–٢٠١٠م"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: المانيا، ٢٠١٧، ص١٠٢.

[52] SAHIN MYSTAFA, Afrika Ülkelerinde Kalkınma Yardımları ve TİKA, Oğuzhan Köse (ed), Rapor No 22, ISTANBUL, TASAM, 2007, s. 6.

[٥٣] طارق الكندي يوسف، "عقبات في طريق العلاقات السودانية التركية"، منشور على الموقع الالكتروني الخاص اخبار اليوم الاكترونية، ٢٠١٨. (تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/٥/٢٨)
https://www.akhbarelyoum.net/tfr/1078

[٥٤] هي جزيرة الواقعة على الشمال الشرقي للسودان وتمتد من السويس الى اليمن في وسط بحر الاحمر حيث يبلغ طولها حوالي عشرون كيلومترا وعرضها ثلاثة كيلو مترات.

Adolf Grohmann, "İsevakin, MEB Islam Ansiklopedisi", Cilt 10,Ankara, 1997, s. 523.

[55] Fatma Çalık ORHAN, SUAKIN Island And Turky's AFRIKA Policy, Social siences studies journal, vol b, issue 35, 2019, p. 2509.

[٥٦] محسن حسن، "السودان في مخيال السياسة التركية..المتغيرات وأسبابها"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمركز مقديشو للبحوث والدارسات، ٢٠١٩.

[٥٧] "لماذا يزيد تحالف السودان وتركية من خلف مصر ودول الخليج"، منشور على الموقع الالكتروني الخاص ب ساسة sas–post، ٢٠١٨. (تاريخ زيارة الموقع٤ /٦/٢٠٢٠)
https://www.sasapost.com/why-turkish-sudanese-ally-matters-to-egypt-and-gulf-states/

و احمد نوري النعيمي، " السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية"، دار الحرية والطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص وما بعدها ٢٢٥.

[٥٨] د. ايمن شبانة،" تقلبات استراتيجية: لماذا تنتقل السودان بين المحاور الاقليمية المتناقضة"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٨م. (تاريخ زيارة الموقع)

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3632

[59] Kaan DEVECIOĞLU, a. g.e, s. 99.